

Distr.: General
17 August 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٥٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس
لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية

تشجيع الأخذ بنهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

أهابت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٠/٥٩، بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدموا دعماً إلى الدول الأعضاء الكاريبية ومنظوماتها الإقليمية فيما تبذله من جهود لضمان حماية البحر الكاريبي من التدهور بسبب التلوث الناجم عن السفن، وعن إغراق النفايات الخطرة والمواد الكيميائية الخطيرة بصورة غير قانونية أو إطلاقها عرضياً، وكذلك التلوث الناشئ عن الأنشطة البرية. ودعت أيضاً رابطة الدول الكاريبية، وهي المنظمة الإقليمية المكلفة أساساً برصد إدارة منطقة البحر الكاريبي، لكي تقدم إلى الأمين العام تقريراً عما تحرزه من تقدم، للنظر فيه خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

ويقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٠/٥٩، ويرد تقرير رابطة الدول الكاريبية في المرفق. ويعطي التقرير سرداً للأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الوطني والإقليمي بهدف اعتماد نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة.

* A/61/150 و Corr.1.



المحتويات

الفقرات الصفحة

٣	٥-١	أولا - مقدمة
٤	٢٣-٦	ثانيا - الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والوطني
٤	١٤-٦	ألف - الأنشطة الإقليمية
٧	٢٣-١٥	باء - الأنشطة الوطنية
٩	٢٥-٢٤	ثالثا - الاستنتاجات
			مرفق
١٠		تقرير رابطة الدول الكاريبية

أولا - مقدمة

١ - أهابت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٠/٥٩ المتعلق بتشجيع الأخذ بنهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة بالدول الأعضاء أن تواصل منح الأولوية للعمل بطريقة متكاملة وشاملة في مجال التلوث البحري من المصادر البرية كجزء من استراتيجياتها وبرامجها الوطنية للتنمية المستدامة، وأهابت بها أيضا أن تسرع بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (A/51/116، المرفق الثاني)، وإعلان مونتريال لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (E/CN.17/2002/PC.2/15، المرفق، الفرع ١). كما أهابت بمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدموا الدعم للبلدان الكاريبية ومنظماتها الإقليمية فيما تبذله من جهود لضمان حماية البحر الكاريبي من التدهور نتيجة للتلوث الناجم عن السفن، وعن إغراق النفايات الخطرة والمواد الكيميائية الخطيرة بصورة غير قانونية أو إطلاقها عرضا.

٢ - وكُلفت رابطة الدول الكاريبية، على وجه الخصوص، بمواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٥٥ و ٢٦١/٥٧، بدعم من المجتمع الدولي. ودعت الرابطة إلى تقديم تقرير عما تحرزه من تقدم إلى الأمين العام. وفي القرار ٢٣٠/٥٩، حثت الجمعية العامة أيضا منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة لبلدان منطقة البحر الكاريبي في تنفيذ برامجها الطويلة الأمد في مجالات اتقاء الكوارث، والتأهب لها، والتخفيف من أثرها، وإدارتها، والإغاثة والانتعاش منها.

٣ - وقدمت الدول الأعضاء والمنظمات التالية تقارير عن الأنشطة التي اضطلعت بها تنفيذًا لقرار الجمعية العامة ٢٣٠/٥٩: بربادوس، وغواتيمالا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان، والجماعة الكاريبية، ورابطة الدول الكاريبية، والمقر دون الإقليمي لمنطقة الكاريبي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومكتب الكاريبي للاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي.

٤ - ويتضمن النهج الإداري المتكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة عناصر بيئية واجتماعية واقتصادية وقانونية ومؤسسية متعددة التخصصات، يتعين الجمع بينها في استراتيجية تستهدف إدارة الموارد البحرية لمنطقة البحر الكاريبي وحمايتها بصورة فعالة. ولكي تكون هذه الإدارة فعالة، يلزم متابعتها على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع إيلاء اهتمام خاص للجوانب البيئية وجانب السلامة المتعلقة بالنقل البحري؛ ورصد وتقييم

التلوث؛ ومراقبة التلوث الناجم عن المصادر البرية؛ ووضع منهجيات مشتركة من أجل الإدارة الساحلية المتكاملة؛ وحفظ التنوع البيولوجي؛ واستغلال مصائد الأسماك وغيرها من الموارد البحرية؛ واستغلال الموارد غير الحية؛ وتبادل المعلومات والبيانات؛ والأمن؛ والتعاون والتنسيق على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٥ - ويرد فيما يلي سرد للأنشطة المضطلع بها لتعزيز ودعم الإدارة الشاملة لموارد البحر الكاريبي خلال الفترة قيد الاستعراض.

ثانياً - الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والوطني

ألف - الأنشطة الإقليمية

٦ - عقدت رابطة الدول الكاريبية، وهي المنظمة المكلفة من قبل الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي الكبرى بالمسؤولية العامة عن تنفيذ مبادرة البحر الكاريبي، مؤتمر قمتها الرابع في بنما في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وخلال القمة كررت الدول الأعضاء في الرابطة التأكيد على أن "البحر الكاريبي إرث مشترك، وتعهدت بمواصلة العمل من أجل أن تعترف به الأمم المتحدة بوصفه منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة". وخلال الفترة التي قيد الاستعراض، واصلت الرابطة الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة المختلفة عن طريق عمل متضافر في مجالات التجارة والنقل والسياحة المستدامة والكوارث الطبيعية في منطقة الكاريبي الكبرى. ويرد طيه تقرير رابطة الدول الكاريبية الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٠/٥٩ (انظر المرفق).

٧ - وقامت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، من خلال لجنتها الفرعية لمنطقة البحر الكاريبي والمناطق الملاصقة، بإعداد سلسلة من المشاريع والبرامج بما فيها مشروع عن الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية المشتركة للنظام الإيكولوجي الكاريبي البحري الكبير مع التشديد على إدارة الموارد البحرية الحية العابرة للحدود. وسيشارك في تمويل المشروع مرفق البيئة العالمية، الذي التزم بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ دولار للمنطقة. كما ساهمت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في تعزيز القدرات الموجودة حالياً في مجال الإدارة الساحلية المتكاملة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق وضع وتطبيق نهج ذات طابع عملي للسياسات والإدارة الساحلية.

٨ - وفي الدورة الثالثة والعشرين لجمعية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، اتخذت اللجنة قراراً يدعو إلى إنشاء مجموعة التنسيق الحكومية الدولية لنظام الإنذار بأمواج التسونامي والمخاطر الساحلية الأخرى في منطقة البحر الكاريبي والمناطق الملاصقة. وعقدت

مجموعة التنسيق جلستها الأولى في بربادوس خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، واعتمدت سلسلة من التوصيات لتوفير توجيهات لجميع الشركاء فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة اتخاذها لإنشاء نظام الإنذار بأمواج التسونامي.

٩ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ مشاريع وأنشطة مختلفة عن التلوث البحري من المصادر البرية، بما فيها مشروع لمرفق البيئة العالمية بشأن تحقيق التكامل بين إدارة مستجمعات المياه والمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الكاريبي للصحة البيئية. ويتضمن المشروع عناصر تعالج إدارة المناطق الساحلية والتنوع البيولوجي، وتنمية السياحة، وحماية إمدادات المياه من المصادر البرية للتلوث، وتغير المناخ. كما ينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، مشروعاً تابعاً لمرفق البيئة العالمية يوفر التدريب والمساعدة لإعادة تأهيل الخلجان الملوثة، بما في ذلك عن طريق عقد حلقتي تدريب إقليميتين في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بشأن إدارة المغذيات وحمأة مياه المجاري. وستعقد حلقة عمل إقليمية لتبادل المعارف في أواخر عام ٢٠٠٦. وستدعم نواتج حلقة العمل الاستعراض العام الثاني للمصادر والأنشطة البرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى الذي يجري الاضطلاع به حالياً لتقييم أحمال التلوث في البحر الكاريبي.

١٠ - واضطلع برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمكاتب الإقليمية لبرنامج البيئة ببعثات مشتركة إلى جامايكا، وترينيداد وتوباغو، وسانت لوسيا، وباربادوس في أيار/مايو ٢٠٠٥، لتقديم توصيات محددة عن كيفية إدماج التمويل المستدام الطويل الأجل في برامج العمل الوطنية. وأسفرت الجهود التي بُذلت عن توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي بشأن تعزيز تنفيذ برامج العمل الوطنية في إطار الاستراتيجيات الوطنية لإدارة البيئة. وإضافة إلى ذلك، عُقد المنتدى الخامس عشر لوزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كاراكاس خلال الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وعالج هذا الاجتماع عدداً من المسائل المتعلقة بالبحر الكاريبي ووافق على وضع خطة عمل إقليمية كأداة لتنفيذ مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتنمية المستدامة.

١١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أكمل المقرر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دراسة عن رياضة اليخوت في تسع بلدان مختارة من منطقة البحر الكاريبي حيث بحثت الدراسة مختلف جوانب هذه الصناعة، بما في ذلك أنواع السفن المستخدمة فيها ومساهمتها في اقتصادات تلك البلدان،

وفرض العمل التي تولدها، وأفضل الممارسات، وآثارها الاجتماعية والبيئية، وإمكانية اعتماد سياسة واستراتيجية على الصعيد الإقليمي. وبينت الدراسة أنه، في العديد من الحالات، ولّد قطاع رياضة اليخوت دخلا أكبر من صناعة سفن الرحلات السياحية، وأبرزت الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لصناعة رياضة اليخوت في منطقة البحر الكاريبي، مع وجود إمكانيات للتخفيف من آثارها البيئية.

١٢ - وما برحت أمانة الجماعة الكاريبية تشارك في عدد من المبادرات، بما فيها هيئة تقييم النظام الإيكولوجي للبحر الكاريبي التي تقوم بتقييم الحالة الإيكولوجية للبحر الكاريبي لثلاثة وثلاثين من الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. ويجري التقييم بالتعاون مع عدد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويجري أيضا تنفيذ مبادرة لوضع خرائط للغطاء النباتي والغطاء الأرضي لمنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع منظمة حفظ الطبيعة ومصلحة المساحة الجيولوجية في الولايات المتحدة ومركز بيانات نظام رصد الموارد الأرضية 'إيروس'. ويجري حاليا القيام بمشاريع نموذجية لاستحداث طرق لاستخدام الأراضي وتصنيف الغطاء الأرضي في جامايكا وبورتوريكو ودومينيكا. وإضافة إلى ذلك، بدأت فرادى الدول الكاريبية في القيام بعدد من المشاريع لحماية الشعب المرجانية والشواطئ والمناطق البحرية والساحلية.

١٣ - وما برحت منظمة الأغذية والزراعة تقوم بتنفيذ مشروع صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية للدول الجزرية الصغيرة النامية منذ عام ٢٠٠٢ كأحد مكونات مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك، وهو برنامج تابع لمنظمة الأغذية والزراعة للشراكات العالمية لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات إدارات مصائد الأسماك بالدول الجزرية الصغيرة النامية على تشجيع وتيسير صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية دعما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المتوقع أن يؤدي تعزيز المؤسسات وبناء القدرات الوطنية إلى تحسين حفظ وإدارة مصائد الأسماك في المنطقة الاقتصادية الخالصة وزيادة الدور الاقتصادي لصناعة صيد الأسماك الوطنية، بما في ذلك الاستثمار في خصخصة مصائد الأسماك عند الاقتضاء. ومن شأن تنفيذ ترتيبات حفظ وإدارة مصائد الأسماك التي تقلل من الجهود المبذولة في الصيد في المناطق الشاطئية، ونقل بعض الصيادين إلى المصائد القريبة من الشاطئ أو إلى مصائد المياه العميقة أن يسهم إسهاما كبيرا في استدامة المصائد في منطقة البحر الكاريبي.

١٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام الاتحاد الدولي للاتصالات، بالتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية، بتنظيم حلقة عمل في أنتيغوا وبربودا بشأن النظام العالمي للشدة والسلامة في البحر بناء على طلب من البلدان التي يساورها القلق من عدم تنفيذ ذلك النظام في منطقة

البحر الكاريبي بسبب عدم توفر الموارد أساسا. وبمحث حلقة العمل حالة تنفيذ ذلك النظام ووفرت فرصة لبلدان البحر الكاريبي لتحديد طرائق التنفيذ ولتبادل الآراء مع المصنّعين الذين يزودون البلدان بخيارات التكلفة ووسائل التنفيذ المحدية من حيث التكلفة. وعلاوة على ذلك، وافقت حكومة فرنسا على توفير مساعدة تقنية والمعدات المناسبة للسفن.

باء - الأنشطة الوطنية

١٥ - أنشئت الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك بقرار من مؤتمر رؤساء حكومات دول الجماعة الكاريبية بغرض تلبية الحاجة إلى وضع سياسة ونظام مشتركين لمصائد الأسماك في المنطقة. والقصد من الآلية هو إدارة الموارد وتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في مجال البحوث وتوفير الدعم التقني لمشاريع مصائد الأسماك في المنطقة بهدف تأمين حصاد مستدام.

١٦ - وفي مجال إدارة الكوارث، تعكف حكومة بربادوس حاليا على وضع إطار شامل لسياسة إدارة الكوارث. وتجري إعادة تصميم آلية إدارة الكوارث في بربادوس بغرض تطوير وإكمال البرامج القائمة حاليا، مع التركيز بدرجة أكبر على التصدي للمخاطر التي تهدد البحرية والساحلية. وتشارك بربادوس أيضا في الاستجابة للكوارث في سياق عمل الوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في حالات الكوارث التي توفر إطارا للاستجابة المنسقة للكوارث أو لحالات الطوارئ في البلدان المشاركة فيها.

١٧ - وضمت بربادوس آليتها لإدارة الأزمات لجنة دائمة معنية بالمخاطر الساحلية كإطار تخطيطي لحماية المجتمعات الساحلية. وقد دخلت اللجنة الدائمة مؤخرا في مناقشات مع مصلحة المساحة الجيولوجية في الولايات المتحدة بغرض إنشاء نظام للإنذار المبكر للكشف عن المخاطر الناشئة عن الاهتزازات والتسونامي في المنطقة. وسيشهد هذا التعاون إنشاء نظام لرصد الاهتزازات كما سيشهد وضع عوامات في البحر الكاريبي. وتصدرت الاضطلاع بهذا الجهد وحدة إدارة المناطق الساحلية بربادوس والمنظمة المركزية لتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ بربادوس. وبدأت هذه المنظمة عملية وضع خطة للإجلاء من المناطق الساحلية في بربادوس.

١٨ - كما تساهم بربادوس سنويا بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار في مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ، الذي أفتتح رسميا في آب/أغسطس ٢٠٠٥ في بيلموبان. وينسق المركز استجابة منطقة البحر الكاريبي لتغير المناخ وهو الحلقة الرئيسية للمعلومات المتعلقة بمسائل تغير المناخ واستجابة المنطقة لإدارة تغير المناخ في منطقة البحر الكاريبي والتكيف معه. وإضافة إلى ذلك، تشارك بربادوس حاليا في مشروع تعميم التكيف مع تغير المناخ العالمي، الذي يوجد مقره في بليز. وهذا المشروع هو استمرار لمشروع التخطيط الكاريبي للتكيف مع تغير المناخ

العالمي، والذي كان مقره في بربادوس وأنهى في عام ٢٠٠١. وفي إطار مشروع تعميم التكيف، تضطلع بربادوس بمشروع بشأن قابلية التأثر والتكيف يركز على قطاع السياحة.

١٩ - وستشارك بربادوس أيضا في المشروع التحريبي المعني بالتغير المناخي والصحة، الممول من مرفق البيئة العالمية والذي يسعى لإدماج مسائل تغير المناخ في خطط التنمية الوطنية. وستسعى الدراسة إلى تحديد الآليات التي من شأنها أن تمكن القطاع الصحي من التكيف واتخاذ تدابير لمعالجة الآثار السلبية المتوقعة من التغير المناخي. وتتصدى بربادوس أيضا لمسائل التكنولوجيا من حيث صلتها بالتكيف مع تغير المناخ وذلك عن طريق أموال مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٠ - وفي مجال إدارة وحفظ المناطق الساحلية، تضطلع بربادوس حاليا ببرنامج للهيكل الأساسية الساحلية لتحسين إدارة وحفظ المناطق الساحلية. ويشتمل البرنامج على نطاق من المبادرات الخاصة بإدارة المناطق الساحلية بما فيها تثبيت الشواطئ ومكافحة التحات؛ وإصلاح الموائل الساحلية؛ وتحسين استفادة الجمهور من السواحل؛ وتعزيز قدرة المؤسسات على إدارة المناطق الساحلية.

٢١ - وتواصل حكومة اليابان مساعدة بلدان الجماعة الكاريبية عن طريق مجموعة متنوعة من المشاريع في مجال البيئة، وتخفيف أضرار الكوارث، والتنمية المستدامة لمصائد الأسماك. ومما تجدر ملاحظته أن هناك مشروعا يهدف إلى تعزيز المعهد الكاريبي للتدريب والتنمية في مجال مصائد الأسماك من خلال بناء القدرات.

٢٢ - وتواصل المكسيك الاضطلاع بأعمال التفتيش الروتينية على السفن التي تقوم بنقل النفايات الخطرة في خليج المكسيك، والقيام بدور نشط في مجال حماية البيئة في المنطقة، بما في ذلك عن طريق تنفيذ مشروع نموذجي في عام ٢٠٠٥ يهدف إلى حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في شبه جزيرة يوكاتان. ونشرت المكسيك مؤخرا مبادئ توجيهية وطنية للإدارة البيئية وحماية الموارد الطبيعية.

٢٣ - وتشارك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بنشاط في مشاريع ثنائية في منطقة البحر الكاريبي، دعما لحماية البيئة من التلوث الناجم عن الأنشطة البرية والبحرية. وفي مجال التنوع البيولوجي، تمول المملكة المتحدة ثلاثة مشاريع في ترينيداد وتوباغو، ودومينيكا، وغيانا في إطار مبادرة دارون، التي تساعد البلدان في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة المملكة المتحدة العمل عن طريق المنظمة البحرية الدولية لتشجيع بحث كامل نطاق الخيارات التقنية والمنهجية والسوقية

لمكافحة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن النقل البحري، وبصفة خاصة ثاني أكسيد الكربون كجزء من التزامها بتنفيذ المادة ٢-٢ من بروتوكول كيوتو.

ثالثاً - الاستنتاجات

٢٤ - ستواصل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، السير على خطى رابطة الدول الكاريبية، طبقاً لمقررات الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٢٥ - وفي هذا الصدد، يُلاحظ أن الاجتماع الأول للجنة متابعة مبادرة البحر الكاريبي عقد في ترينيداد وتوباغو في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ وجاء عقد هذا الاجتماع نتيجة لقرار اتخذته وزراء رابطة الدول الكاريبية في آذار/مارس ٢٠٠٦ لوضع برنامج عمل لتنفيذ مبادرة البحر الكاريبي بطريقة أكثر جدوى. وستحل اللجنة الجديدة محل الفريق الاستشاري التقني المعني بالبحر الكاريبي الذي أنشئ عام ٢٠٠٣، والذي اقتصر على القيام بدور استشاري. وقد أنشئت اللجنة كوكالة حكومية دولية متعددة التخصصات تستند إلى ولاية أكثر قابلية للتطبيق وذات منحى عملي. ويانشاء تلك اللجنة، يتوقع المجتمع الدولي اتباع نهج أكثر دينامية وتنسيقاً في إدارة البحر الكاريبي.

مرفق

تقرير رابطة الدول الكاريبية

١ - يستند الاقتراح الداعي إلى تشجيع الأخذ بنهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة إلى مقرر اتخذه اجتماع وزراء دول منطقة البحر الكاريبي بشأن برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وكان الاقتراح الأصلي الذي قدم في هذا الاجتماع الوزاري يهدف إلى تشجيع الاعتراف الدولي بمنطقة البحر الكاريبي، بوصفها منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، مسلماً، في جملة أمور، بأنه فيما يتعلق بالدول الموقعة تنص المادة ٥٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحر على وضع مناطق محيطية شاسعة تحت ولاية الدول الساحلية.

٢ - وفي كثير من الحالات، أصبح المجال البحري الذي يدخل في نطاق ولاية معظم الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية أكبر من مساحة أراضيها، وهي تفتقر إلى المورد التي تمكنها من حماية حقوقها، وممارسة ولايتها وإدارة مواردها الطبيعية بطريقة مستدامة. وقد دفعت هذه التحديات الرابطة إلى التماس إطار متعدد الأطراف يمكن تلك الدول من إحقاق حقوقها ومواجهة التزاماتها، من خلال اقتراح مشروع إعلان معنون "إعلان بشأن اعتبار منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة" من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان هذا في الواقع هو عنوان المشروع الأصلي المقدم.

٣ - وقد أدى إغفال الإشارة إلى الاعتراف بالمنطقة الخاصة على نحو ما طرح في عنوان المشروع الأصلي إلى عدم قبول المجتمع الدولي، على الأقل في منطوق القرارات، بأن البحر الكاريبي يتميز بنظام إيكولوجي هش شبه مغلق، تتقاسمه كثير من البلدان والأقاليم، تختلف من حيث الحجم والسكان ومستوى التنمية الاقتصادية، والاحتياجات الخاصة، وهي تعتمد على هذا البحر شبه المغلق^(١) لتحقيق تنميتها المستدامة.

٤ - وتشارك الرابطة في الآلية التنسيقية الإقليمية التي اتفق عليها في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٦ من أجل تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية

(أ) تفي منطقة البحر الكاريبي الكبرى بالشرط الذي تنص عليه المادة ١٢٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ويمكن وصفها بالبحر شبه المغلق. وهي تتكون من عدة أحواض عميقة تفصلها عتبات كبيرة. والحوضان الرئيسيان هما البحر الكاريبي وخليج المكسيك.

المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيعهد إلى الآلية التنسيقية الإقليمية بمهمة تنسيق المبادرات في منطقة البحر الكاريبي بهدف إزالة التجزؤ على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٥ - وقد كرر مؤتمر القمة الرابع للرابطة، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٥ التأكيد على أن البحر الكاريبي إرث مشترك وتعهد بمواصلة العمل من أجل أن تعترف به الأمم المتحدة بوصفه منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة كما قرر رؤساء الدول/الحكومات في الإعلان ما يلي:

- الإيعاز إلى المجلس الوزاري بإدراج هذا الموضوع بصفة مستديمة على جدول أعماله، بهدف ضمان صياغة وتنسيق استراتيجية تفاوضية يتم تحليلها وإقرارها من جانب وزراء الخارجية
- الإيعاز إلى المجلس الوزاري بأن ينسق مع المبادرات الإقليمية الأخرى، عند الاقتضاء، الإجراءات التي يلزم اتخاذها للحفاظ على الموارد الطبيعية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى
- اقتراح أن تؤخذ في الاعتبار عناصر قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٥٩ المتعلق بتشجيع الأخذ بنهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة
- دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام لرابطة الدول الكاريبية للمساهمة في المداولات المعقودة مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة الـ ٧٧، وشركائنا من البلدان النامية
- الترحيب بإعلان موريشيوس الذي اعتمد خلال الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الذي يكرر التأكيد على الحاجة إلى العمل بنشاط من أجل النهوض بالتنمية المستدامة لهذه المجموعة من البلدان التي تتسم بالهشاشة بصفة خاصة، والتي يعد التعاون الدولي عنصرا حيويا بالنسبة لها
- التأكيد مجددا على التزامهم بتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، وبخاصة فيما بين بلدان منطقة البحر الكاريبي، ونود في هذا الصدد إبراز أهمية انعقاد مؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والدول الموقعة عليها، الذي عقد في مكسيكو، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الذي كان مناسبة هامة لتحقيق هذا الهدف

- التأكيد مجدداً على الموقف الذي اتخذته مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول و/أو حكومات الرابطة، المعقود في جزيرة مارغريتا، فنزويلا، حيث أكدنا مجدداً رفضنا القوي الصارم لاستمرار استخدام البحر الكاريبي في الشحن والشحن العابر للمواد النووية والنفايات السمية، بالنظر إلى التهديد الذي يمثله أي انسكاب عرضي أو متعمد لهذه المواد على حياة المنطقة ونظامها الإيكولوجي
 - مناشدة البلدان التي تنتج النفايات النووية والنفايات السمية أن تنفذ على وجه الاستعجال التدابير ذات الصلة المتعلقة بإنشاء مرافق لإعادة معالجة تلك النفايات، الأمر الذي من شأنه أن ينهي الحاجة إلى الشحن العابر لها
 - دون المساس بما تقدم، التسليم بالالتزامات الدولية لأعضاء رابطة الدول الكاريبية، ولا سيما الدول التي لديها التزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والصكوك ذات الصلة للمنظمة البحرية الدولية
 - حث البلدان الضالعة حالياً في إنتاج أو شحن النفايات النووية على اعتماد تدابير تستهدف تعزيز التعاون الدولي بغية الامتثال لتدابير الأمن المتعلقة بنقل المواد المشعة، ولا سيما التدابير التي أقرت في الدورة ٤٧ للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد في النمسا ٢٠٠٣
- ٦ - وأنشأ المقرر الذي اتخذته مؤتمر القمة منتدى رفيع المستوى للتشاور والعمل المنسق داخل منطقة البحر الكاريبي بغية تحقيق هذا الهدف المشترك وأكد مجدداً للمجتمع الدولي الإرادة السياسية التي تبديها منطقة البحر الكاريبي الكبرى نحو متابعة مبادرة البحر الكاريبي.
- ٧ - وتتسم الإشارة إلى استراتيجية موريشيوس بأهمية خاصة، حيث أنه طبقاً لتلك الوثيقة يتعين على الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء الإقليميين والدوليين في التنمية ذوي الصلة أن يعملوا معاً من أجل إنشاء وتنفيذ مبادرات إقليمية لتشجيع الحفاظ على الموارد الساحلية والبحرية وإدارتها بصورة مستدامة، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، اعتبار منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.
- ٨ - وأنشأ الاجتماع العادي الحادي عشر للمجلس الوزاري لرابطة الدول الكاريبية، المعقود في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، لجنة متابعة مبادرة البحر الكاريبي. وتتمثل ولاية هذه الهيئة، التي ستقدم تقاريرها إلى المجلس الوزاري، في وضع التخطيط الاستراتيجي والاضطلاع بأعمال المتابعة التقنية من أجل النهوض بمبادرة البحر الكاريبي وصياغة برنامج عمل واقعي وعملي المنحى بهدف تطوير المبادرة وتنفيذها.

الكوارث الطبيعية

٩ - ستظل التنمية المستدامة في منطقتنا تعاني من العواقب الوخيمة للآثار السلبية الناجمة عن الكوارث التي تتعرض لها منطقتنا بتواتر وقسوة متزايدة إذا لم يكبح جماحها، الأمر الذي يستدعي القيام على نحو عاجل بإنشاء إطار قانوني للنهوض بالتعاون في مجال الوقاية من الكوارث وإدارتها. وقد تم في عام ١٩٩٩ التوقيع على اتفاق رابطة الدول الكاريبية للتعاون الإقليمي بشأن الكوارث الطبيعية.

١٠ - وتشارك الرابطة أيضا مشاركة نشطة في مشروع إنشاء نظام لإنتاج خدمة للأرصاء الجوية في المنطقة الكاريبية للدول الجزرية الصغيرة النامية، يهدف إلى إنشاء نظام آلي لإنتاج خدمات الأرصاد الجوية في منطقة البحر الكاريبي ويعمل الأمين العام للرابطة رئيسا للهيئة المشرفة على هذا المشروع الذي تموله حكومة فنلندا.

١١ - وتضطلع الرابطة ببرنامج للوقاية والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والإفاقة منها، يسعى إلى وضع برنامج عمل أولي لتحليل سلطات البلدان الأعضاء في الرابطة، والمنظمات المتخصصة، ومختلف الحقائق التي تتفاعل دوريا في المنطقة لدى وقوع كوارث طبيعية.

١٢ - وستعمل الرابطة في القريب العاجل على تنفيذ مبادرة عقد حلقات عمل بهدف إنشاء صناديق وطنية لمرحلة ما بعد الكوارث، بالتعاون مع حكومة الأرجنتين، مما يتيح تبادل الخبرات وتحديد العملية التي ستتبع من أجل إنشاء تلك الصناديق. وعلى الرغم من أن المبادرة الرامية إلى إنشاء صندوق إقليمي لمرحلة ما بعد الكوارث قد تبين أنها متعذرة التحقيق، فقد أنتجت رابطة الدول الكاريبية قرصا حاسوبيا مدججا يحتوي على "خريطة" لآليات التمويل القائمة لمرحلة ما بعد الكوارث.

١٣ - وعقدت في هافانا حلقة دراسية بعنوان "حلقة دراسية - حلقة عمل للسلطات الوطنية: سياسات ونظم وخبرات إدارة المخاطر في منطقة البحر الكاريبي الكبرى" نتيجة للتعاون القيم المقدم من بلدين مراقبين في الرابطة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وتركيا) بهدف تبادل المعارف بشأن إدارة المخاطر والكوارث، وتعزيز التجارة والتعاون، وإنشاء مزيد من التحالفات بين بلدان ومؤسسات المنطقة، بدعم من الأمم المتحدة، ووكالات التعاون، ومبادرات إقليمية أخرى، مثل رابطة الدول الكاريبية. وقد حظيت حلقة العمل أيضا بدعم ملموس من استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة للصحة للبلدان الأمريكية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، على سبيل المثال لا الحصر.

١٤ - وتمثلت النتيجة الأهم والأقيم التي أسفرت عنها الحلقة الدراسية - حلقة العمل في وثيقة ختامية معنونة "توافق آراء هافانا" وهي الوثيقة التي انبثقت عن هذه الحلقة الدراسية - حلقة العمل ووضعت على قرص حاسوبي مدمج سيوزع ويتاح لجميع الوفود. وهذا القرص الحاسوبي المدمج هو منتج آخر تقدمه الرابطة إلى المجتمع الدولي فيما يتعلق بهذا الموضوع.

١٥ - وتجدر الإشارة أيضا إلى ما تم مؤخرا من الإعلان في مقر رابطة الدول الكاريبية عن إنتاج مسلسل إذاعي يتناول الكوارث الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي. ويستند المسلسل المعنون "الموسم المضطرب" على تجارب ناجحة في أمريكا الوسطى وأنتج بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، وهو يتوخى توعية عامة الجمهور من خلال زيادة وتحسين معارف المتلقين في مجال الكوارث الطبيعية، ومن ثم تحسين الموقف في مواجهة الكوارث، والنهوض بجهود التأهب للكوارث والتخفيف من حدتها على مستوى المجتمع المحلي في دول الكاريبي الناطقة بالانكليزية.

١٦ - وأخيرا، فقد بدأت مديرية النقل والكوارث الطبيعية العمل في برنامج رئيسي لعقد مؤتمر إقليمي رفيع المستوى مدته ثلاثة أيام في عام ٢٠٠٧، لتبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجالي تقليل المخاطر والتخفيف من أثر الكوارث الطبيعية والإنعاش في المنطقة، بهدف تحديد مجالات وبرامج التعاون داخل المنطقة في كلا المجالين من أجل تعزيز التأهب على المستويين الوطني والإقليمي. وسيبحث المؤتمر أيضا إمكانية إنشاء آليات إقليمية في إطار اتفاق رابطة الدول الكاريبية للتعاون الإقليمي بشأن الكوارث الطبيعية وإطار عمل هيوغو، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث الطبيعية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٧ - وقّع اتفاق ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ لرابطة الدول الكاريبية للتعاون الإقليمي بشأن الكوارث الطبيعية من جانب ٢٥ دولة عضوا في الرابطة ودولتين منتسبتين إلى الرابطة. وحصل هذا الصك على ١٠ تصديقات، ويلزم أن يحصل على ١٧ تصديقا ليدخل حيز التنفيذ.

النقل

١٨ - تعالج سياسة الرابطة المعنونة "توحيد منطقة البحر الكاريبي جوا وبحرا" الوضع السيئ للنقل الجوي في المنطقة، وهو ما أدى بالرابطة إلى التفاوض بشأن عقد اتفاق للنقل

الجوي لكي يوفر لها إطاراً قانونياً لتوفير مجموعة من خيارات الخدمات الجوية، مع ضمان أقصى درجة من سلامة وأمن التشغيل في مجال الطيران المدني الدولي ومعالجة الحاجة الماسة إلى وضع سياسة عامة للطيران في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، يمكن أن تسترشد بها الدول الأعضاء في ترتيبات الطيران لكي يكون أمامها خيارات أوسع فيما يتعلق بالمسارات والطائرات وتحسين الخدمات.

١٩ - كما أدركت الرابطة في وقت مبكر وجود حاجة ملحة لمعالجة الحالة الراهنة للبنية الأساسية للشحن البحري وغيرها من الترتيبات، بالإضافة إلى نقص المعارف فيما يتعلق بالخدمات المتاحة والقواعد المطبقة، وهي أمور - عندما تؤخذ في مجملها - أفضت إلى الوضع السيئ الذي جعل فيه بعض الموانئ، مثل هيوستون، تعتبر مراكز "كاريبية" رئيسية.

٢٠ - إن تنفيذ وتشغيل برنامج تكنولوجي متكامل لإنشاء خدمات تستهدف بلوغ الوضع الأمثل فيما يتعلق باللوجيستيات وعمليات النقل، وتسهيل التجارة داخل المنطقة وخارجها، سيؤديان إلى قيام نظام إقليمي واحد للتجارة لدعم جميع جوانب هذا المسعى وتطويره في الاقتصادات الصغيرة لكثير من الدول الأعضاء في رابطتنا، وبالتالي توحيد الخدمات الأساسية للتجارة الإقليمية والدولية، مما يكفل وجود القدرات التنافسية الضرورية. وتشكل هذه المبادرة جزءاً من مشروع أوسع نطاقاً وأكثر طموحاً يستهدف إقامة مركز إقليمي للتجارة في نهاية الأمر.

٢١ - والموانئ الكاريبية لا تنقصها الطاقة عموماً، كما أن عدد الناقلات يكفي لتغطية الاحتياجات الحالية. بيد أنه يلزم إجراء إصلاحات تنظيمية وقانونية منسقة لإيجاد حوافز من أجل تحسين الممارسات الإدارية، وتحفيز الاستثمار في تحديث المرافق الحالية، وضمان حشد الموارد بكفاءة في هذا المجال. فتحسين جمع البيانات ونشرها أمر مطلوب على وجه السرعة. ولمعالجة هذا الموضوع، تعمل رابطة الدول الكاريبية حالياً على إنشاء قاعدة بيانات للموانئ والأنشطة البحرية تقوم على الإنترنت لرصد الأداء وإتاحة إمكانية عقد مقارنات فيما بين الموانئ، بتوفير معلومات إحصائية عن البنية الأساسية، وخدمات الشحن، وحركة الشحنات في المنطقة.

٢٢ - واعترافاً بأنه لا يوجد حالياً نظام بحري - مرفئي منسق لتيسير التجارة داخل الإقليم، فإن شبكة البحرية - المرفئية تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري، والمحافظة على البيئة، وحفظ المواد الطبيعية بزيادة التفاعل بين الدول من أجل تعزيز التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، عن طريق تحديث البنية الأساسية البحرية وتكييفها لكي تناسب احتياجات مراكز الاستهلاك والطلب الدولي.

٢٣ - وهناك مشروعات أخرى، إما أنجزت أو جارئة، مثل إقامة مصرف لمشاكل أنشطة الموانئ البحرية وحلولها، وإنشاء مركز تنسيقي للبحث والتشاور والتدريب، ورسم خريطة للطرق البحرية الحالية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، وإنشاء الطريق الإلكتروني السريع لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى برنامج المنح الدراسية لجامعة الكاريبي البحرية في فنزويلا، الذي يهدف إلى زيادة فعالية قطاع النقل في البلدان الأعضاء عن طريق تحسين تدريب الموارد البشرية في المنطقة.

٢٤ - ووافق مؤتمر القمة الرابع لرابطة الدول الكاريبية الذي عُقد في مدينة بنما في تموز/ يوليه ٢٠٠٥ على اقتراح قدّمه باتريك مانغ رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو، بشأن الحاجة إلى اعتماد آلية لمتابعة المسائل ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمال تلك الجماعة، بإنشاء فريق استشاري رئاسي، يقوم بمتابعة المواضيع ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمال الرابطة. كما وافق مؤتمر القمة على أن يركّز الفريق الجديد بصفة مبدئية على جدول أعمال الرابطة في مجال النقل.

٢٥ - كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال الاجتماع الاستثنائي الرابع للمجلس الوزاري لرابطة الدول الكاريبية الذي عُقد عشية انعقاد مؤتمر القمة، تمت الموافقة على مطالبة الأمانة بإعداد اقتراح بشأن إنشاء آلية لمتابعة نقل النفايات السمية والمواد المشعة عن طريق البحر الكاريبي.

٢٦ - وقّع اتفاق ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤ للنقل الجوي فيما بين الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية والأعضاء المنتسبين لها حتى الآن من جانب ١٣ دولة عضوا بالإضافة إلى عضو واحد منتسب، وحظي بستة تصديقات. ويلزم أن يحوز هذا الصك على تسعة تصديقات ليدخل حيز التنفيذ.

السياحة المستدامة

٢٧ - تنشئ اتفاقية رابطة الدول الكاريبية المنشئة لمنطقة السياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، أول منطقة من هذا القبيل في العالم، بتوفير معايير كمية، وآلية لاعتماد وجهات سياحية معينة. والهدف من إنشاء منطقة السياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي هو إقامة وحدة ثقافية، واجتماعية - اقتصادية، وغنية ومتنوعة بيولوجيا، محددة جغرافيا، تعتمد فيها التنمية السياحية على الاستدامة بمفهومها الدولي. وستتيح الاتفاقية للدول الأعضاء، بعد التصديق عليها، فرصة لوضع وتنسيق استراتيجيات في مجالات من قبيل المشاركة المجتمعية والاستفادة من السياحة والبيئة وتكنولوجيا تحقيق الاستدامة، والسياسات والصكوك الاقتصادية للسياحة، والأسواق السياحية، ومؤشرات الاستدامة في مجال السياحة، وتيسير

استخدام النقل الجوي والبحري لأغراض السياحة، وتعاون القطاعين العام والخاص، من بين مجالات أخرى.

٢٨ - ويرد فيما يلي وصف للأنشطة الهامة الأخرى في مجال السياحة المستدامة.

مشروع التدريب في مجال اللغات الأجنبية

٢٩ - أعيدت صياغة المشروع الأصلي بعد تحديد برنامج ومشاريع التدريب في مجال اللغات الأجنبية لتطوير عناصر البرنامج الأخرى، مثل إنشاء مركز لتعزيز اللغات والثقافات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى وشبكة لمراكز التفوق للتدريب في مجال اللغات.

تنمية وتشجيع السياحة المتعددة الوجهات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى وعقد منتدى المديرين التنفيذيين للخطوط الجوية والسياحة

٣٠ - عقد منتدى للمديرين التنفيذيين للخطوط الجوية والسياحة لتشجيع السياحة المتعددة الوجهات في بلدان منطقة البحر الكاريبي، وهو أحد العناصر الحيوية في هذا المشروع، في المارتينيك في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، تحت رعاية المجلس الإقليمي لجزر المارتينيك. وخرج المنتدى بتوصيات عملية لتشجيع شركات النقل (الجوي والبحري)، والوكلاء السياحيين، ومرافق الإقامة، والوكالات الحكومية، على وضع حزم سياحية متعددة الوجهات.

الشبكة الإقليمية لكفالة سلامة وأمن السياح

٣١ - أشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أنها تنوي أن تعقد في عام ٢٠٠٦ مؤتمرا بشأن سلامة وأمن السياح، على غرار المؤتمر الذي عقد في ترينداد وتوباغو في عام ٢٠٠٣، بغرض تبادل الخبرات مع الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين من غير الناطقين بالانكليزية. وقد أسفر التعاون بين رابطة الدول الكاريبية ورابطة الفنادق الكاريبية عن الموافقة المبدئية على إنشاء مشروع لتأمين سلامة السياح يمول من برنامج برو إنفست التابع للاتحاد الأوروبي، وهو المشروع الذي ستستفيد منه الجمهورية الدومينيكية، وجامايكا، وترينداد وتوباغو، وأنتيغوا وبربودا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

حماية النظم الإيكولوجية الساحلية بوصفها أساسا لتنمية السياحة المستدامة

٣٢ - واصلت الأمانة جهودها التنسيقية مع المعهد الكاريبي للصحة البيئية وبرنامج البيئة لمنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالات المشاركة في تنفيذ

المشروع المعنون "تحقيق التكامل بين إدارة مستجمعات المياه والمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي". كما عقدت اجتماعات مع المعهد الكاريبي للموارد الطبيعية بشأن تنفيذ مشروعه المتعلق بتحقيق التكامل بين إدارة مستجمعات المياه والمناطق الساحلية المعنون "من يدفع ثمن المياه؟". والغرض من المشروع هو التعرف على الفرص المتاحة لإعداد اقتراحات بمشروعات مشتركة، وتوسيع نطاق المبادرات للتركيز على إفادة الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية التي لا تستفيد من تلك المبادرات حالياً.

٣٣ - وقّع حتى الآن على اتفاقية ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المنشئة لمنطقة السياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي من جانب ٢٥ دولة عضواً وعضو منتسب واحد وحصلت على ٥ تصديقات. ويلزم أن يحصل هذا الصك على ١٥ تصديقا ليُدخل حيز التنفيذ.

التجارة

٣٤ - يعتبر منتدى الأعمال التجارية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، الذي عُقد في غوادلوب، مبادرة من رابطة الدول الكاريبية، تسعى - بالتنسيق مع منظمات ترويج التجارة في المنطقة - إلى ترويج التجارة عن طريق تنسيق اجتماعات الأعمال التجارية على مدى يومين، بما يتيح فرصاً ثمينة للمصدرين والمستوردين الزائرين لتنمية فرص الاضطلاع بأنشطة تجارية فيما بين بلدان منطقة البحر الكاريبي. وشارك في هذا الحدث أكثر من ٢٠٠ ١ من أصحاب الأعمال الحرة من الرابطة خلال السنوات الخمس الماضية، وعقد آخر منتدى في الجمهورية الدومينيكية استطاع خلالها أن يبرم صفقات تجارية مبدئية قيمتها نحو ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في يوم واحد فقط.

٣٥ - وسيتولى المشروع المتعلق بتنسيق مواقف الدول الأعضاء في المفاوضات الدولية على مستوى منظمة التجارة العالمية المتعلقة بمعاملة الاقتصادات الصغيرة تيسير المناقشات الدائرة حول طبيعة ونطاق المعاملات الخاصة والتفضيلية التي تمنح للبلدان في الاتفاقات التجارية المختلفة، وحول مختلف التدابير التي يمكن استخدامها لتنفيذ هذه الاتفاقات ومبادئها التوجيهية.

٣٦ - وتقوم رابطة الدول الكاريبية حالياً بصياغة مشروع بشأن هشاشة الاقتصادات والمعاملة الخاصة والتفضيلية، وبشأن إعداد دراسات وتطوير أنشطة تتعلق بمسألة المعاملة الخاصة والتفضيلية. كما تعمل الرابطة على كفالة التمثيل المناسب لأعضائها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، بتشجيع التدريب على مفاوضات التجارة الدولية وذلك بتسهيل

عمليات تدريب المفاوضين في المنطقة وتشجيع تبادل المعارف والأفكار فيما بينهم، عن طريق الاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة بمسائل تجارية معينة.

٣٧ - ونظمت اللجنة اجتماعا بشأن تيسير الإجراءات الجمركية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، بتمويل من وزارة التجارة والصناعة في ترينداد وتوباغو. ودعي لحضور الاجتماع ممثلو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومركز البلدان الأمريكية لمديري الضرائب، ورابطة شركات التسليم السريع في أمريكا اللاتينية. وكان الموضوع الرئيسي الذي طرح في هذا الاجتماع هو البرنامج الإقليمي للجمارك الذي نفذته مركز البلدان الأمريكية لمديري الضرائب بالاشتراك مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وقد أتيحت الفرصة للمشاركين في الاجتماع لأن يعرفوا بالتفصيل نتائج البرنامج، ومجال تطبيقه، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها. وعرض تقرير ذلك الاجتماع خلال الدورة السابعة عشرة للجنة الخاصة المعنية بالتجارة.

٣٨ - وقامت الأمانة، بالتعاون مع غوادلوب - بتنظيم المنتدى السادس لمنظمات ترويج التجارة، والمنتدى السادس للأعمال التجارية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، وهما المنتدىان اللذان عقدا في بوا - آ - بيتر (Point - à - Pitre)، غوادلوب، في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. كما عقدت ٣ اجتماعات تنسيقية، أولها في شباط/فبراير حضرها المستشار التجاري، وموّل المجلس الإقليمي السفر إلى غوادلوب. وفي تلك المناسبة، تم تبادل الخبرات المكتسبة من المنتديات السابقة مع المنظمين، كما بذلت جهود مشتركة لتخطيط برنامج الأنشطة التحضيرية لهذا الحدث، بالإضافة إلى إنشاء أفرقة عاملة.

٣٩ - وتقوم الأمانة حاليا بالتعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى، بإجراء دراسة حول المعاملة الخاصة والتفضيلية للاقتصادات الصغيرة لوصف التدابير التي تنفذ حاليا، وآثارها على كل اتفاق من اتفاقات التكامل الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي الكبرى.